الآليات القانونية والتقنية لرقمنة منازعات العمل في الجزائر: بين الواقع وتحديات الممارسة

Legal and Technical Mechanisms for the Digitalization of Labor Disputes in Algeria: Between Reality and Practical Challenges

د . بن عبو عفيف

أستاذ محاضر "أ" كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مستغانم

Afif.benabou@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2026/04/08 تاريخ القبول: 2026/06/08 تاريخ النشر: 2026/06/12

الملخص:

يهدف هذا البحث الى دراسة الاليات القانونية والتقنية لرقمنة منازعات العمل في الجزائر، في ظل التوجه العالمي نحو التحول الرقمي وتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف القطاعات، وتجسيدا لإرادة الدولة الجزائرية، تمت عصرنة الإجراءات القضائية و رقمنة منازعات العمل و استحداث أليات تقنية لتسهيل هذه العملية، و كل هذه الأمور نتج عنها رهانات و تحديات لتحقيق الفعالية و النجاعة القضائية، غير أنه وبالرغم من قطع أشواطا هامة في الإجراءات لكنها لا تزال تحتاج إلى استكمال التحول الموضوعي وتعميم الثقافة الرقمية لدى أطراف العلاقة الشغلية ،العامل والمستخدم لضمان نجاعة هذه الآليات.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، المنازعات، الإجراءات، الاليات القانونية، العمل.

Abstract:

This research aims to study the legal and technical mechanisms for the digitization of labor disputes in Algeria, in light of the global trend toward digital transformation and the widespread use of information and communication technologies across various sectors. In realization of the Algerian state's will, judicial procedures have been modernized and labor disputes digitized, alongside the establishment of technical mechanisms to facilitate this process All of these developments have given rise to stakes and challenges in achieving judicial effectiveness and efficiency. However, despite the significant strides made at the procedural level, it remains necessary to complete the substantive transformation and promote a digital culture among the parties to the employment relationship the employee and the employerto ensure the efficacy of these mechanisms".

Keywords: Digitalization, Litigation, Proceedings, Legal frameworks, Labor.

المؤلف المرسل: عفيف بن عبو، الإيميل: afif.benabou@univ-mosta.dz

مقدمة

يشهد العالم المعاصر اليوم ثورة رقمية غير مسبوقة مست مختلف المجالات، اذا أصبح التحول الرقمي [1] محورا رئيسيا في رسم معالم مستقبل الدول و المجتمعات، بل هو محرك التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في عصر الثورة التكنولوجيا الحالية ، و يسهم في تحسين جودة الخدمات، و كذا تعزيز الكفاءات الامر الذي يؤدي الى فتح أفاق جديدة للابتكار و الابداع [2] ،و يتيح تلبية التوقعات العديدة و ينشأ احتياجات جديدة قد تصبح مستقبلا مصادر قيمة مضافة [3]، والجزائر بدورها لم تكن بمعزل عن هذا التحول حيث برز موضوع الرقمنة أو ما يعرف بالتحول الرقمي و من أبرز تجلياته ما يشهده قطاع العدالة الإلكترونية وقطاع العمل والضمان الاجتماعي ،حيث تهدف هذه الرقمنة إلى الانتقال من التسيير الورقي البيروقراطي للمنازعات (سواء الفردية أو الجماعية) إلى تسيير إلكتروني يتميز بالسرعة والشفافية ،و ما يهمنا نحن في هذه الورقة البحثية رقمنة منازعات العمل .

والتي تظهر كأحد أهم محاور الإصلاح القضائي، نظراً لما يتسم به قانون العمل من خصوصية تستوجب السرعة في الفصل لحماية الحقوق المادية والمعنوية لأطراف علاقة العمل (العامل والمستخدم).

وتعتبر هذه الرقمنة خياراً استراتيجياً تمليه ضرورة العصرنة وتحسين الأداء المرفقي، وتكريس مفهوم العدالة الناجزة والسريعة، وفي هذا السياق وجدت عدة أطر قانونية تسعى الدولة من خلالها لرقمنة منازعات العمل تتمثل في (قانون 90-04، وكذا القانون 23-08)، ووجود عدة تقنيات (منصات المحاكم

[1] يعرف التحول الرقمي على أنه الاستثمار في الفكر وتغير السلوك لإحداث تحول جدر في طريقة العمل من خلال الاستفادة من التطور التقني الحديث الكامن لخدمة المستفيدين بشكل اسرع و وانجع، مما يوفر امكانات ضخمة لبناء مجتمعات فعالة تنافسية و مستدامة عبر تحقيق تغير جذري في الخدمات المختلفة المقدمة للأطراف المستهدفين عبر سلسلة من العمليات المتناسبة مترافقة مع إعادة صياغة الإجراءات اللازمة للتفعيل و التنفيذ-**سارة محمد المفضي، المرحلة القادمة للتحول الرقمي، دورة مباشرة عبر الإنترنت الرابط الالكتروني تاريخ الاطلاع 24-12-2025 على الساعة 14.35**

https://webinar.attaa.sa/view/244

[2] صبرينة بن عطاء الله، أحمد تيميزار، استراتيجيات التحول الرقمي في المؤسسات الجزائرية، من الرؤية الى التطبيق العلمي، مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 03 العد 02 ديسمبر 2024، ص22

[3]Ladjouzi.S, bouazria.S, ouachemi.M, La digitalisation d'un processus de reporting projet au sein de Sonatrach. Revue recherche économique contemporaine, Volume 06, N°01. 2023 p 508

الإلكترونية) لتعزيز النجاعة، تسريع المصالحة، وتحقيق شفافية التقاضي، وتهدف كل هذه الآليات إلى تجاوز البيروقراطية، غير أنها تصدم بتحديات وعراقيل تعيق ممارسة هذه الرقمنة وتطبيقها على أرض الواقع.

ومن خلال ما تقدم يمكن لنا طرح **الإشكالية التالية**: ما مدى قدرة المنظومة القانونية والتقنية الحالية في الجزائر على استيعاب تكنولوجيا المعلومات، وتحويلها إلى أداة فعالة لحسم النزاعات العمالية وتحقيق النجاعة القضائية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة على التعرف على التنظيم القانوني للعمل، وكيف يمكن لنا دمجه مع التكنولوجيا واسقاط مخرجاتها وبرمجيتها المتطورة على منازعات العمل، وتكوين وعي الكتروني في الوسط العملي، وضرورة التعامل مع العالم الافتراضي للخروج من دائرة التعاملات الكلاسيكية في تسير المنازعات العمالية الى عالم افترضي يضمن السرعة والشفافية والامن المعلوماتي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أهم أحد المواضيع الأكثر حداثة والمتعلقة بالتحول الرقمي ورقمنة منازعات العمل، وكيف يمكن أن نوظف جميع المقومات البشرية المادية والتقنية في مسايرة التوجه الجديد للدولة في إطار عصرنة العادلة، بما يضمن حقوق العامل والمستخدم على حد سواء وتكافؤ الفرص لجميع فئات المجتمع وبصفة خاصة لفئة العمال.

المنهج المتبع:

بغية معالجة هذه الورقة البحثية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالإستاد على تحليل النصوص القانونية التي تنظم قانون العمل، وكذا النصوص المرتبطة بالتحول الرقمي ورقمنة قطاع العادلة.

العناصر الأساسية للدراسة:

تم تقسيم خطة الدراسة الى مبحثين حيث تمثل أولا الآليات القانونية والتقنية التي تم الاعتماد عليها لرقمنة منازعات العمل، أما ثانيا تطرقنا الى رهانات النجاعة وتحديات ممارسة تطبيق الرقمنة في منازعات العمل.

المبحث الأول: الآليات القانونية والتقنية لرقمنة منازعات العمل في الجزائر:

أصبح التحول الرقمي حليا ضرورة حتمية تفرضها التحولات العالمية الحاصلة في مجال التكنولوجيا وحوكمة القطاعات المختلفة، الامر الذي جعل الجزائر مدعوة الى تبني هذا التوجه كخيار استراتيجي لا غنى عنه، وقد تجسد هذا الامر في رقمنة قطاع العادلة على غرار باقي القطاعات الأخرى[1] ويعد هذا خياراً استراتيجياً تمليه ضرورة العصرنة، ولا سيما في منازعات العمل التي تتميز بطابعها الاجتماعي والحساس.

وترتكز الدولة الجزائرية في هذه الحالة لرقمنة قطاع العمل وادخال التكنولوجيا على الأساس التشريعي، فالرقمنة ليست مجرد "أجهزة حاسوب"، بل هي نصوص قانونية تمنح الصفة الرسمية للإجراءات الإلكترونية، وعليه اعتمد المشرع على ترسانة قانونية لمواكبة العصرنة ومن بينها الجهاز القضائي، والتي كان الهدف منها تسهيل الإجراءات وتحقيق العادلة السرعة والشفافية.

المطلب الأول: الإطار القانوني للشرعية الرقمية.

يقصد بالشرعية الرقمية المرتكزات التشريعية والأسس الدستورية القانونية والتنظيمية التي تمنح الإطار الافتراضي الرقمي مشروعيته، وتحدد قواعده وضماناته، لذلك فان بناء إطار قانوني افترضي للتحول الرقمي أو رقمنة القطاعات يستلزم اعتماد اليات ومرتكزات تشريعية واضحة.[2]

وعليه فتحقيق الرقمنة يقتضي بناء إطار قانوني متكامل يؤسس لهذا التوجه، وتعد الشرعية الرقمية في منازعات العمل حجر الزاوية لضمان قبول الإجراءات الإلكترونية أمام القضاء الاجتماعي، وهي تعني باختصار "مدى مطابقة الوسائل التقنية المستخدمة في التقاضي للنصوص القانونية السارية، بحيث ترتب نفس الآثار القانونية للوسائل الورقية التقليدية، وفي الجزائر، يتشكل الإطار القانوني لهذه الشرعية من خلال مجموعة من النصوص التشغيلية التي تضمن صحة الإجراءات الرقمية ومن بينها:

-01-التوقيع والتصديق الإلكتروني (القانون 15-04).[3]

لا تكتمل الشرعية الرقمية إلا بوجود نظام يضمن أمان المعاملات، وحدد هذا القانون القواعد المتعلقة

---

[1] القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، والذي وضع الحجر الأساس لاستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإجراءات القضائية.

[2] General Data Protection Regulation (GDPR), Regulation (EU) 2016/679

[3] القانون 15-04 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، المؤرخ في 01 فبراير 2015العدد 06 الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

بالتوقيع الإلكتروني، والذي يعتبر الوسيلة القانونية الوحيدة التي تعادل "التوقيع بخط اليد" في العقود والمحاضر العمالية، وعليه يلتزم مؤدو خدمات التصديق الالكتروني بمعالجة المعطيات الشخصية من أجل تسليم و حفظ الشهادات المرتبة بالتوقيع الالكتروني دون أي أغراض أخرى، ما عدا في حالة الموافقة الصريحة لأصحابها، كما يلتزم مقدمو الخدمات في مجال الاتصالات الالكترونية و بعد اتخاذهم جميع الضمانات الضرورية لحماية المعطيات، و ابلاغ السلطة الوطنية و الشخص المعني اذا كان هناك مساس بحياته الخاصة في حالات الاتلاف أو الضياع او الافشاء أو الولوج الغير المرخص ،كما يلتزمون بجرد كل الانتهاكات التي تمس بالمعطيات الشخصية و الإجراءات التي اتخذت بشأنها.[1]

وتستند الرقمنة في منازعات العمل إلى تحديث القوانين لتشمل إجراءات إلكترونية، خاصة في مراحل المصالحة الأولية وممارسة حق الإضراب، ويهدف قانون[2] إلى اعتماد المحاضر الإلكترونية، وبدون وجود توقيع إلكتروني مؤمن تظل الوثائق الرقمية مجرد "مبدأ ثبوت بالكتابة" وليست دليلاً قاطعاً في الاثبات.

-02-عصرنة الإجراءات القضائية (القانون 15-03).[3]

يعتبر هذا القانون الأساس الذي أضفى الشرعية على استخدام الوسائل الرقمية داخل أروقة المحاكم، وبفضله أصبح من القانوني:

-استخدام التوقيع الإلكتروني للقضاة وكتاب الضبط في الأحكام الاجتماعية، حيث لا يمكن للقاضي أو مفتش العمل الاعتداد بأي إجراء إلكتروني (مثل رسالة بريد إلكتروني أو محضر رقمي)، ما لم يكن هناك

[1] العيداني محمد، يوسف زروق، حماية المعطيات الشخصية في الجزائر على ضوء القانون 18-07 (المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي)، مجلة معالم للدارسات القانونية والسياسية، العدد 05 ديسمبر 2018، ص126.

[2] القانون رقم 90-04 المؤرخ في 06 نوفمبر سنة 1990، يتعلق بتسوية النزاعات الفردية في العمل. (ج ر رقم 06 المؤرخة في 07 فبراير 1990-وما تجدر الإشارة اليه أن القانون رقم 22-13، المؤرخ في 12 جويلية 2022، يعدل ويتمم قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08-09، لم يجرِ تعديلاً مباشراً على القانون 90-04، حيث يركز القانون 90-04 على المصالحة الإلزامية كإجراء أولي قبل التقاضي، بينما يهدف قانون الإجراءات المدنية إلى تسريع الدعاوى، مع توجه لرقمنة إجراءات المصالحة في منازعات العمل.

[3] القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العادلة، المؤرخ في 01 فبراير 2015 الجريدة الرسمية العدد 06 الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

نص قانوني يحميه، لذلك قامت الجزائر بتعديل ترسانتها القانونية لتعطي **"الحجية القانونية "**للمحررات الإلكترونية، بحيث تصبح مساوية للمحررات الورقية في الإثبات.

-اعتماد الإنابات القضائية الإلكترونية التي تسمح بالتحقيق في قضايا العمل عبر المحاكم المختلفة رقمياً.

-02-رقمنة مرحلة المصالحة (النزاعات الفردية والجماعية).

إن رقمنة المصالحة كآلية لتسوية النزاع الفردي في علاقة العمل تعد خطوة هامة في مسار تحديث الإدارة العمومية، وتعزيز العادلة المهنية[1]، باعتبار ها إجبارية قبل الذهاب للقضاء في منازعات العمل و قد نصت المادة 06 من القانون 23-08 على أن المصالحة إجراء و جوبي، يجب اللجوء اليه في حال وجود نزاع جماعي عمالي لم يتم تسويته خلال الاجتماعات الدورية أو بالطرق الودية، و نجد هنا أن المشرع قد ميز في المادة 07 من القانون الجديد بين نوعين من المصالحة ،فهناك مصالحة داخلية تكون طبقا لما تنص عليه الاتفاقيات و الاتفاقيات الجماعية المبرمة بين طرفي علاقة العمل ، و مصالحة قانونية تكون في حال فشل الاتفاقية اذا يقوم الطرف الأكثر استعجالا بعرض النزاع القائم على طرف خارجي لتقريب و جهات النظر بين الطرفين، و يتمثل هذا الطرف الخارجي في مفتشية العمل المختصة إقليميا بنظر النزاع[2]، وبرقمنة المصالحة وجب أن يكون:

-المحاضر الإلكترونية فبدلا من تحرير محاضر المصالحة أو عدم المصالحة يدوياً، يتم إعدادها عبر أنظمة معلوماتية ووسمها بـ:

-التوقيع الإلكتروني وفي هذا الصدد اعتمدت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي على إزالة الطابع المادي للوثائق الإدارية، وتفعيل التصديق الالكتروني وإنشاء شبكة معلوماتية وطنية تربط بين مختلف المرافق العمومية والإدارات الامر الذي مهد لإدماج المصالحة ضمن المنظومة الرقمية.[3]

---

[1] رماش سمية، نحو رقمنة اجراء المصالحة في النزعات الفردية العمالية بالجزائر، مقاربة قانونية واقتصادية لاستدامة المؤسسة، مجلة قانون العمل والتشغيل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، المجلد 05 العدد 01 جانفي 2026 ص 179.

[2] عمار حاتم، الإجراءات والتدابير المستحدثة بموجب القانون 23-08 للوقاية من النزعات الجماعية للعمل، مجلة الحقوق والحريات المجلد 13 العدد 01، سنة 2025، ص 437.

[3] اللجنة الوطنية للرقمنة الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030 وثيقة رسمية الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي https://www.webservices.dz/faq-ssl/269-2030 تاريخ الاطلاع 26-11-2025 على الساعة 18.25

-السرعة والشفافية حيث تضمن الرقمنة أرشفة هذه المحاضر وسهولة استخراجها من قبل العامل أو المستخدم عبر منصات وزارة العمل، مما يقلل من التلاعب أو ضياع الوثائق، و انطلاق من ذلك و لإنجاح هذه العملية، و جب أن يكون هناك تكامل بين المقومات التقنية و الأطر القانونية التي فرضها هذا التحول من خلال توفير بنية معلوماتية متقدمة مدعومة بتشريعات مرنة تواكب التطور الرقمي وتضمن حجية إجراءاته، وفي هذا الإطار تبذل وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي جهود كبيرة لتحديث المرافق العامة، وتجسد ذلك من خلال اطلاق البوابة الالكترونية "خدماتي "التي تتيح أكثر من 80 خدمة رقمية.[1]

-03-القانون رقم 23-08 (الوقاية من النزاعات الجماعية).

تفعيل **القانون 23-08** المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية[2]، والذي ركز على اعتماد الإخطارات والمحاضر الإلكترونية، هذا القانون يعد من أحدث النصوص (صدر في 2023)، ويركز على:

- آليات التسوية الودية للنزاعات الجماعية، حيث تلعب الرقمنة هنا دوراً في الإخطار الرقمي بوجود نزاع، وتبادل المذكرات بين النقابات والإدارة بطريقة إلكترونية سريعة لتفادي الوصول إلى الإضراب.[3]

-ممارسة حق الإضراب حيث يتطلب الإضراب إجراءات قانونية معقدة (إشعار، مصالحة، وساطة). وقد كرس هذا الحق بموجب دستور 2020 الذي نص في مادته 70 على ما يلي: الحق في الاضراب معترف به ويمارس في إطار القانون، ويمكن أن يمنع القانون ممارسته هذا الحق أو يجعل حدودا للممارسة في ميادين معينة، وذلك حفاظا على الامن والمصلحة الحيوية للامة.[4]

فإدخال الرقمنة في هذه المراحل يهدف إلى جعل "الإخطار بالإضراب" مسجلاً زمنياً وتقنياً بشكل لا يقبل التأويل، مما يحمي حقوق العمال ويضمن استمرارية المرفق العام أو المؤسسة.

-الحجية الثبوتية اذ منح المحرر الإلكتروني والتوقيع الرقمي نفس القوة القانونية للمحرر الورقي، وفق القانون المدني، وما يمكن قوله حول القانون رقم 23-08 جاء ليحل محل آليات قديمة، وهو يعكس توجه الدولة نحو "الاستباق الرقمي" للنزاعات الجماعية قبل تفاقمها.

---

[1] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، "المنصة الإلكترونية خدماتي"، متاحة عبر الموقع الرسمي:
https://www.mtess.gov.dz/ar/

[2] القانون رقم 23-02 المؤرخ في 2023-04-25 يتعلق بممارسة الحق النقابي الجريدة الرسمية العدد 29 لسنة 2023.

[3] المادة 13 من القانون 23-18 المتعلق بالنازعات الجماعية.

[4] المادة 07 من دستور 2020.

-04 -التقاضي الإلكتروني في قانون الإجراءات المدنية والإدارية (تعديل 22-13).[1]

هذا هو النص الأكثر حداثة الذي كرس "الشرعية الإجرائية" للتقاضي عن بعد. فقد نص صراحة على:

-إمكانية إيداع العرائض الافتتاحية للدعاوى العمالية عبر المنصات الرقمية.

-شرعية تبادل المذكرات بين محامي العامل ومحامي المؤسسة إلكترونياً.

-إمكانية عقد جلسات عبر **تقنية التحاضرعن بعد (Vidéo Conference)** في حالات معينة، مما يمنح شرعية للمحاكمة الرقمية.

-05-حماية البيانات الشخصية وفقا للقانون 18-07.[2]

تتمثل الشرعية الرقمية أيضاً حماية لخصوصية أطراف النزاع إذا يفرض هذا القانون قيوداً صارمة على معالجة البيانات الرقمية للعمال أثناء النزاعات، لضمان عدم تسريب المعلومات الحساسة خارج إطار الخصومة القضائية، وفي هذا الصدد نجد أنه استحدثت بموجبه السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخص، والتي تنصب مهامها والتزاماتها أساسا على مطابقة معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي لأحكام القانون، وضمان عدم وجود مخاطر على حقوق الافراد وحرياتهم بسب استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.[3]

وما يمكن قوله إنه وعلى الرغم من هذه الترسانة الموجودة من القوانيين الا أنه وجب على المشرع أن يدرج نص صريح في إطار الدستور، والذي يكرس الحق في النفاذ الى الخدمات الرقمية على غرار ما أقره من خلال ما جاء في نص المادة 55 من دستور 2020[4]، فيما يخص الحق في الوصول الى المعلومة، وذلك لضمان مساواة الموطنين في الاستفادة من الرقمنة وتحويله الى التزام قانوني يقع على الدولة في حد ذاتها.

[1] القانون 22-13 مؤرخ في 12 جويلية 2022، يعدل ويتمم القانون رقم 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008، والمتضمن قانون الاجراءات المدنية والإدارية، الجريدة الرسمية العدد 48.

[2] القانون 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018 يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد 34.

[3] خالدي فتيحة، السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي كآلية لحماية الحق في الخصوصية في ظل القانون 18-07، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 04 جامعة الجلفة الجزائر سنة 2020، ص46.

[4] المادة 55، من دستور ،2020 الجريدة الرسمية 82 الصادرة بتاريخ 30ديسمبر 2020.

المطلب الثاني: الآليات التقنية لرقمنة منازعات العمل:

إن الجانب التنفيذي للرقمنة هو "الأدوات" التي تحول النصوص القانونية الجامدة إلى واقع ملموس يختصر المسافات والوقت، و في الجزائر لم تعد "العدالة الرقمية" مجرد شعار، بل تجسدت في منظومة تقنية متكاملة تخدم أطراف النزاع العمالي، بما يكفل أكبر قدر من أمن المعلومات وعلى أعلى مستوى من الاتقان و ادخال أنظمة معلوماتية على درجة عالية من الدقة[1] ،و تتجسد هذه الالية من خلال المنصات التي استحدثها المشرع الجزائري لتسهيل العمل القضائي، والتي تندرج في إطار تقريب العادلة من الموطن وتسهيل الإجراءات، **التي** تتيح إيداع العرائض، متابعة القضايا، والحصول على الأحكام إلكترونياً، بما فيها جلسات العمل عن بعد ،و من بين المنصات الرقمية نجد .

-01-منصات وزارة العدل (البو ابة الإلكترونية):

أفرز التحول نحو الإدارة الالكترونية والرقمنة جملة من التغيرات في مجال الخدمة العمومية أدى إلى نهاية الإدارة العامة التقليدية، فقطاع العدالة كان من القطاعات السباقة باعتماد الإدارة الإلكترونية بغرض تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين من خلال تطوير المنظومة المعلوماتية، باستحداث عدة قواعد ومعطيات تتمثل في الرقمنة، واستخدام الإعلام الآلي مما سهل في عمل الموظفين وتوفير أفضل الخدمات لهم[2]، وتعتبر هذه المنصات "المكتب الافتراضي" للمتقاضين والمحامين، وتتضمن:

-02-إيداع العر ائض إلكترونياً: بحيث تتيح للمحامي رفع دعوى العمل (عريضة افتتاح الدعوى) من مكتبه دون الحاجة للتنقل إلى شباك المحكمة، مع دفع الرسوم القضائية عبر وسائل الدفع الإلكتروني حيث تتضمن وسائل الدفع[3]، البطاقات البنكية، وكذا البطاقات البريدية les caret Manistique وسحب الأحكام

[1] الطيب بلعيز، اصلاح العدالة في الجزائر الإنجاز والتحدي، دار القصبة، للنشر الجزائر 20008 ص 173.

[2] عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، سنة 2009-2010، ص 02.

[3] أحمد هندي، التقاضي الالكتروني، استعمال السائل الالكترونية في التقاضي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة سنة 2014، ص 28.

عبر رمز الاستجابة السريع(QR [1]Code) حيث نجد المادة 09 من القانون 15-03 والمتعلقة بعصرنة العادلة، تنص بصريح العبارة أن الجزائر اعتمدت فعليا على فكرة التقاضي الالكتروني من خلال التبليغ وارسال المحررات القضائية بالطريق الالكتروني.[2]

-03-متابعة مآل القضايا :تندرج هذه الالية في إطار تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية من خلال تمكين الجهات القضائية من ارسال الاستدعاء الكترونيا عوض ارسالها بالطرق القانونية التقليدية بالبريد العادي لإعلام المتقاضي بمال القضية،[3] ومعرفة جدول الجلسات الخاصة بهم، والقاضي المعين للحكم في القضية، والتأجيلات لحظة بلحظة عبر أرقام تسلسلية خاصة، مما يضفي شفافية مطلقة على المسار الإجرائي، وقد سمح هذا النظام الالي لتسير الملف القضائي SGDJ بمتابعة الملف القضائي من بداية تسجيل القضية الى غاية البث النهائي فيها.[4]

-04سحب الأحكام والقرارات القضائية "عن بعد":

قضت هذه الالية على مشكلة "النسخة الورقية" وانتظار توقيعها:

- التوقيع الإلكتروني للقاضي وكاتب الضبط للأحكام الصادرة في منازعات العمل، وتوقعها رقميا وترفع على المنصة الرقمية المخصصة لذلك.

[1] تعد تقنية الـ QR Code (رمز الاستجابة السريعة) جزءاً أساسياً من استراتيجية عصرنة قطاع العدالة والعمل في الجزائر، وهي تتقاطع بشكل مباشر مع القوانين مثل القانون 22-13 والقانون 90-04 من عدة جوانب تقنية وقانونية ويسمح الـ QR Codeالمطبوع على محضر الصلح أو الحكم القضائي للمحضر القضائي بالتحقق فوراً من صحة الوثيقة وصحتها عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل، كما يمنع التزوير يضمن عدم التلاعب بمضمون المحاضر، خاصة وأنها أصبحت تمتلك قوة تنفيذية جبرية.

[2] ترجمان نسيمة، ألية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدارسات القانونية، المجلد الخامس العدد 02 جوان 2016، تصدر عن مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، ص 136.

[3] قادري أمال، إدريس خوجة، جودة الخدمة القضائية ودورها في ارتقاء قطاع العادلة، مجلة الدارسات الحقوقية، المجلد 07 العدد 03 سبتمبر 2020 ص 521.

[4] النظام الوطني المتكامل لتسيير الملفات القضائية إلكترونياً، وهو المحرك التقني الذي يسمح بـ:-الربط البيني من خلال تبادل المعطيات بين المحاكم والمفتشية العامة والجهات الخارجية (الضمان الاجتماعي).

-الواقعية التقنية استخراج النسخ العادية والتنفيذية للأحكام ممهورة بالتوقيع الإلكتروني.

- الحجية الرسمية حيث يمكن للعامل أو المستخدم تحميل نسخة من الحكم تحمل "رمز استجابة سريع " (**QR Code**)، وتعتبر نسخة رسمية صالحة للتنفيذ أو للطعن، مما يسرع عملية اقتضاء الحقوق مثل استرداد الأجور المتأخرة.

-05-تقنية "التقاضي عن بعد" (جلسات العمل):

هو استخدام وسائل الاتصالات الحديثة في التقاضي والمحاكمة بوسائل الكترونية الافتراضية، وتعني الانتقال من تقديم خدمات التقاضي والمعاملات بشكلها الروتيني الكلاسيكي الى الشكل الافتراضي عبر الانترنت.[1]

تعتبر هذه الالية من أكثر الآليات التقنية تطورا، إذا تعتمد على الاتصال المرئي والمسموع[2]:

- المحاكمة الافتراضية في حالات معينة (خاصة إذا كان أحد الأطراف في ولاية بعيدة)، يمكن إجراء الجلسة عبر "الفيديو كونفرنس"، يستمع القاضي لأقوال العامل أو المستخدم أو الشهود دون حضورهم الجسدي، و تتم إجراءات التقاضي بين الأطراف على و جه السرعة، و تتم عملية ارسال و استلام المستندات و المذكرات دون الحاجة لانتقال أطراف الدعوى المتكرر الى مقر المحكمة ،و في ذلك توفير للوقت و المال و الجهد،[3]و لقد أشارت المادة 14 من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العادلة الى ذلك فاذا استدعى بعد المسافة او تطلب ذلك حسن سير العادلة يمكن استجواب و سماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية عن بعد.[4]

-النجاعة والتدبير إذا توفر هذه الآلية مبالغ ضخمة من مصاريف التنقل، وتضمن استمرارية المرفق القضائي حتى في ظروف القوة القاهرة.

-04-الربط البيني :ويعد أحد الركائز الأساسية لرقمنة قطاع العدالة والعمل في الجزائر، حيث يهدف إلى تحقيق التكامل المعلوماتي بين وزارة العدل، مفتشية العمل، وهيئات الضمان الاجتماعي، هذا التكامل

[1] أحمد هندي، المرجع السابق، ص 17.

[2] تعتبر تقنية "التقاضي عن بعد في التشريع الجزائري قفزة نوعية نحو "عدالة رقمية" متكاملة، وقد تدعمت بترسانة قانونية تهدف إلى تسريع الفصل في القضايا، لا سيما في النزاعات الاجتماعية والعمالية التي تتطلب السرعة والفعالية وتستند هذه التقنية بشكل أساسي إلى القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة.

[3] خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الالكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2008، ص 15.ص 45.

[4] المادة 14 من قانون عصرنة العادلة 15-03.

ليس مجرد إجراء تقني، بل هو تحول استراتيجي لضمان سرعة الفصل في النزاعات العمالية وتعزيز الشفافية، كما يتيح هذا الربط بين هذه الجهات الى تسهيل الحصو ل على المعلومات الضرورية.[1]

ومما يمكن ملاحظته على هذه الاليات التقنية أنها أدت الى تقديم إضافة عملية للنازعات العمالية فمثلا الإيداع الالكتروني يؤدي الى القضاء على البيروقراطية، وتقليص طوابير الانتظار بالمحاكم، كما أن التبليغ الرقمي يؤدي أيضا الى ضمان وصول الاستدعاءات للأطراف بسرعة، مما يمنع تعطل القضية بسبب "عدم التبليغ."

فحين أن عملية الارشفة والرقمنة تؤدي الى استحالة ضياع ملفات العمال (خاصة عقود العمل وكشوف الأجور) المقدمة كأدلة، كما أن ربط مفتشية العمل بالوسائل التقنية مع مختلف المصالح القضائية، سيؤدي الى سرعة تأكد القاضي من محضر عدم المصالحة عبر النظام المشترك الالي.

المبحث الثاني: رهانات النجاعة وتحديات ممارسة تطبيق الرقمنة في منازعات العمل.

تعد رقمنة منازعات العمل في الجزائر مشروعاً استراتيجياً مهما يهدف إلى الانتقال من "العدالة التقليدية" أو العادلة الكلاسيكية المثقلة بالإجراءات الورقية المعقدة إلى "عدالة إلكترونية" تتسم بالسرعة والفعالية، وهذا التحول يحمل في طياته رهانات كبرى لتحقيق النجاعة القضائية، من جهة ومن جهة أخرى يصطدم بتحديات عملية وميدانية تستوجب المعالجة ووضع الحلول لها.

المطلب الأول: رهانات النجاعة القضائية لتطبيق الرقمنة في منازعات العمل.

تعتبر رهانات النجاعة القضائية الغاية الأسمى من وراء تبني الرقمنة في منازعات العمل بالجزائر، فهي ليست مجرد استبدال الورق بالشاشة، بل هي سعي نحو تحقيق "عدالة اجتماعية" والانتقال من "العدالة الإجرائية البطيئة" إلى "العدالة الناجزة" التي تحقق الحماية الفعلية والآنية لأطراف علاقة العمل، كما تساهم في بناء مجتمع قادر على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال المعلوماتية[2]، ومن بين أهم هذه الرهانات التي يسعى المشرع والمنظومة القضائية لتحقيقها هي ما يلي:

[1] المادة 02 من القانون رقم 15-03 المؤرخ في أول فبراير سنة 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015، حيث تؤكد المادة على استغلال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تبادل المعطيات بين منظومة العدالة والإدارات العمومية.

[2] مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق.سنة 2013، ص446.

-01-رهان السرعة (اختصار الزمن الإداري والقضائي).

ففي منازعات العمل، "الزمن هو القوت" فالعامل المسرح أو الذي لم يتقاض أجره لا يمكنه انتظار إجراءات ورقية طويلة وعليه يجب أن يكون هناك:

-التبليغ اللحظي:[1] والهدف هنا تجاوز عقبات المحضرين القضائيين، والتبليغ الكلاسيكي من خلال استبدله الإخطارات الإلكترونية.

-تقليص آجال الفصل :فالرقمنة تسمح للقاضي بالولوج الفوري للملفات، مما يسرع من عملية المداولة والنطق بالأحكام.

-02-رهان الشفافية والموثوقية (الأمن القانوني).

هذه الرقمنة تضع حداً للاجتهادات الإدارية والممارسات البيروقراطية:

-فالتتبع الآني :يمكن للعامل والمستخدم تتبع مسار القضية من "الإيداع" إلى "التنفيذ"، مما يمنع أي تلاعب في التواريخ أو الملفات.

-وحدة الممارسة :المنصات الرقمية تفرض نموذجا موحدا للإجراءات عبر كافة محاكم الوطن، مما يقلل من تضارب الممارسات الإجرائية.

-03-رهان الوصول الشامل للعدالة (الديمقراطية الرقمية).[2]

تهدف الرقمنة إلى كسر الحواجز الجغرافية من خلال:

---

[1] **يعد التبليغ اللحظي** أحد أبرز مخرجات عصرنة العدالة في الجزائر، وهو يمثل الانتقال من "التبليغ المادي" الذي يعتمد على المحضر القضائي والورق، إلى "التبليغ الإلكتروني" الذي يتم في ثوان معدودة. عن طريق الرسائل النصية القصيرة أو عن طريق التبليغ عبر المنصات الرقمية (نظام تواصل) الا أنه ورغم سرعته، يواجه التبليغ اللحظي إشكالية **"الرسمية المطلقة"** حيث لا يزال القانون الجزائري في بعض الحالات يشترط التبليغ عن طريق "المحضر القضائي" كإجراء جوهري لصحة تنفيذ الأحكام، مما يجعل التبليغ الرقمي حالياً وسيلة "إخبارية" فعالة جداً، لكنها تنتظر تعميماً كاملاً لتصبح وسيلة "تنفيذية" وحيدة.

[2] تشكل الديمقراطية الرقمية أو ما يعرف أحيانا بـ "الديمقراطية الإلكترونية"، تطوراً جوهريا في العلاقة بين السلطة والمواطن، حيث تسخر تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتعزيز المشاركة السياسية والشفافية والمساءلة، وتظهر جليا في مجال منازعات العمل من خلال المساواة أمام القضاء الرقمي وحماية الطرف الضعيف، الحق في المعلومة القانونية والرقابة على نزاهة الإجراءات.

-**تخفيف الأعباء: حيث** لم يعد العامل البسيط مضطرا للتنقل لمرات عديدة للمحكمة، بل يمكنه متابعة قضيته عبر هاتفه.

-**التقاضي عن بعد** :يضمن استمرار المحاكمات حتى في الظروف الاستثنائية (الأوبئة، الكوارث، أو البعد الجغرافي للمؤسسات الكبرى).

-04-رهان "جودة" الحكم القضائي.[1]

يعتبر رهان **"جودة" الحكم القضائي** في ظل التحول الرقمي والربط البيني من أعقد التحديات التي تواجه القضاء الاجتماعي (العمالي) في الجزائر، فالانتقال من العدالة الورقية البطيئة إلى العدالة الرقمية الذكية"، يصبح فيها الحكم القضائي منتجا يتسم بالدقة العالية، السرعة في الصدور، والسهولة في التنفيذ، فالجودة هنا لم تعد تقتصر على السلامة القانونية واللغوية فحسب، بل امتدت لتشمل الفعالية الإجرائية والواقعية التقنية، مما يحقق الغاية الأسمى، وهي الأمن القانوني والقضائي للعامل وصاحب العمل على حد سواء.

-**سهولة الوصول للمعلومة** :توفر الرقمنة للقاضي قاعدة بيانات ضخمة من الاجتهادات القضائية للمحكمة العليا، مما يساعده على إصدار أحكام رصينة ومطابقة للقانون، وتعد سهولة الوصول للمعلومة الركيزة الأساسية التي تقوم عليها عصرنة مرفق القضاء، وهي لا تخدم القاضي فحسب، بل تمتد آثارها لتشمل المتقاضي والمحامي وكافة الفاعلين في المنظومة القانونية.

- **الربط البيني** :تتبين أهمية هذا الربط من خلال قدرة القاضي للتأكد من بيانات الضمان الاجتماعي أو السجل التجاري بضغطة زر تمنحه رؤية واضحة وشاملة للنزاع المطروح أمامه.

وعليه يمكن القول إن رهان النجاعة في منازعات العمل يتوقف على الانتقال من "الرقمنة الوسائلية " استخدام الحاسوب كآلة كاتبة إلى "الرقمنة الوظيفية والاعتماد على البيانات في اتخاذ القرار القضائي). هذا التحول هو الذي سيحول العدالة من "مرفق بطيء" إلى "خدمة رقمية ذكية" تحمي حقوق العمال وتضمن استقرار المؤسسات الاقتصادية.

[1] يُمثل الحكم القضائي في منازعات العمل الثمرة النهائية للخصومة القضائية، وهو العنوان الحقيقي للحماية القانونية التي يطلبها العامل أو صاحب العمل. وفي ظل التحول الرقمي الذي تشهده الجزائر، انتقل الحكم القضائي من "النمط الورقي" الكلاسيكي إلى "النمط المرقمن" الذي يتمتع بخصائص تقنية وقانونية جديدة.

المطلب الثاني: تحديات ممارسة تطبيق الرقمنة في منازعات العمل.

إن رقمنة منازعات العمل تعتبر رهانا سياديا أكثر من كونها خيارا تقنيا[1] لضمان نجاعة العدالة الاجتماعية الا أن هذا المسار والتوجه يواجه تحديات ممارسة حقيقية على أرض الواقع، حيث تبرز فجوة بين ما يطمح إليه المشرع وما يصطدم به المتقاضي والقاضي والمحامي يومياً، فتحديات الممارسة هي الاختبار الحقيقي لنجاح أي تحول رقمي، الأمر الذي يتطلب موازنة دقيقة بين سرعة التكنولوجيا وحرمة الحقوق العمالية، ومن بين هذه التحيات نجد.

-01-التحديات التقنية واللوجستية (ضغف البنية التحتية).

تعد هذه الأخيرة واحدة من أكبر العقبات التي تواجه رقمنة منازعات العمل، ويبرز ذلك من خلال:

-الفجوة الرقمية :حيث لا يمتلك جميع العمال، خاصة في القطاعات التقليدية أو المناطق النائية، المهارات التقنية أو الوسائل (إنترنت عالي التدفق، حواسيب) للتعامل مع المنصات الرقمية، مما قد يعيق وصولهم للعدالة، ضف الى ذلك ضعف الشبكات ونقص التجهيزات الحديثة في بعض المحاكم، مما يعيق فعالية العمل عن بعد، وأمام هذا الامر نجد على أنه ورغم الجهود المبذولة الا أننا مازلنا في بداية الطريق في مجال التحول الرقمي ورقمنة المنازعات العمل إذا ما تمت المقارنة بالدول الأخرى التي سبقتنا .

في هذا المجال، مما يعني أن الفجوة الرقمية قد تتسع إذا لم يتم تسريع وتدارك هذا النقص في التنفيذ.[2]

-عدم استمرارية الخدمة: وذلك نظرا للأعطال التقنية في الخوادم (Servers) أو انقطاع الربط البيني بين وزارة العدل ومفتشية العمل قد يؤدي إلى تعطيل آجال قانونية حساسة.

-عدم وجود الأرشيف الرقمي :صعوبة تحويل وثائق العمل والأرشيف الورقي إلى قاعدة بيانات رقمية الأمر الذي يتطلب استخدام أجهزة ومعدات متطورة لتوفيرها للمعنين، وهو تحد صعب في ظل التطور السريع

[1] عبنة قيس، الإطار القانوني الافتراضي للتحول الرقمي في الإدارة العمومية الجزائرية، مجلة قبس للدارسات الإنسانية والاجتماعية المجلد 09 العدد 02 ديسمبر 2025 منشورات جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر، ص 161

[2] بشير بركان، مسعود ربيع، التحول الرقمي في الجزائر: قراءة تحليلية في مضامين الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدارسات جامعة على لونسي البليدة 02، المجلد 14، العدد 02، ديسمبر 2025،ص 908.

للتقنيات الحديثة مثل الأجهزة والبرمجيات، الامر الذي يجعل مواكبتها أمرا معقد سواء من الناحية التقنية أو في تكوين العمال وتدريبيه، وكذلك من جانب المالي.[1]

-الأمن السيبراني :مع تزايد الاعتماد على الأنظمة الرقمية تتصاعد مخاطر الهجمات الالكترونية[2] وضرورة ضمان سرية البيانات، وحماية الحقوق في بيئة رقميةّ، فمخاطر اختراق البيانات الشخصية للعمال أو التلاعب بالمحاضر الإلكترونية تظل هاجساً يتطلب استثمارات ضخمة في الحماية والتشفير.

-التكاليف المالية المرتفعة لمشاريع الرقمنة تشكل تحديا كبيرا، إذا تتطلب هذه المشاريع أجهزة مثل الماسحات الضوئية، الحواسيب، وبرمجيات لتشغيل وعرض المحتويات الرقمية، وكل ذلك يتطلب تمويلا ضخما غالبا ما يكون غير متاح، مما يعيق عمليات الرقمنة.

-البطء في تنفيذ عمليات التحول الرقمي للمعلومات ويرجع لعدة عوامل، من بينها غياب رؤية واضحة لمشاريع الرقمنة من قبل المسؤولين عنها، وقلة المعرفة والإلمام اللازمين بعملية الرقمنة لدى العمال و المستخدمين.[3]

-02-التحديات القانونية والإجرائية.

-قصور النصوص :فالقوانين الحالية قد لا تغطي كافة تفاصيل "المحاكمة عن بعد" وضمانات المواجهة بين الخصوم في الفضاء الافتراضي بشكل دقيق.

-إشكالية التبليغ الإلكتروني :رغم النص عليه تظل هناك ثغرات حول "علم الأطراف اليقيني متى يعتبر العامل "مبلغا" قانوناً؟ هل بمجرد إرسال التنبيه على المنصة أم بفتحه للرسالة؟

-حجية الدليل الرقمي :لا يزال بعض القضاة يميلون إلى طلب "الأصل الورقي" كإجراء احتياطي، مما يفرغ الرقمنة من معناها ويخلق ازدواجية في العمل (ورقي + رقمي).

-03-التحديات البشرية والثقافية (المقاومة السلوكية).

-مقاومة التغيير :يفضل قطاع من الممارسين (محامون، كتاب ضبط، وحتى قضاة) الطرق التقليدية التي اعتادوا عليها لعقود، معتبرين أن الورق "أكثر أمانا" ويسهل العمل بها.

-نقص التكوين :التحول الرقمي يتطلب "قاضياً رقمياً" ومفتش عمل يتقن الهندسة المعلوماتية، وهو ما

[1] صبرينة بن عطاء الله، المرجع السابق، ص30.

[2] بشير بركان، مسعود ربيع، المرجع نفسه، المرجع السابق، ص907.

[3] صبرينة بن عطاء الله، المرجع السابق، ص 30.

يتطلب برامج تدريب مكثفة ومستمرة لا تزال في بداياتها، ولذلك وجبت الحاجة إلى تكوين وتدريب الموظفين والقضاة على استخدام التقنيات الجديدة.

ومما تقدم يمكن القول إن تحديات الممارسة تثبت أن الرقمنة ليست "قالبا جاهزا" يمكن الباسه ويطبق فورا، بل هي عملية تراكمية يكمن نجاحها في تجاوز هذه التحديات بتسريع وتيرة تأهيل البنية التحتية البشرية والتقنية، وهو ما سيحول عملية رقمنة منازعات العمل من إجراء إداري شكلي إلى "ضمانة حقوقية جوهرية."

خاتمة:

لا أحد منا يمكن له أن ينكر الدور الذي أصبحت تلعبه التكنولوجيا الحديثة اليوم، وما لها من ميزات كثير في السرعة واختصار و الوقت الجهد، و لم يكن قانون العمل بمعزل عن التطورات الحاصلة في مجال الرقمنة و التكنولوجيا و العادلة الرقمية ،لذلك توجه المشرع الى محاولة رقمنة منازعات العمل غير إن نجاح الانتقال الرقمي في منازعات العمل ،لا يقاس بعدد الحواسيب و البرمجيات بل يمتد ليشمل بناء ثقة قانونية متينة في "الدليل الرقمي" من قبل العامل البسيط و شعوره بأن حقه محمي في هذا الفضاء الافتراضي تماما، كما هو محمي في اطار المحاكم التقليدية ،وعليه فالتوجه نحو العدالة الرقمية الناجزة يتطلب استمرارية في تحديث النصوص لتواكب التطورات التقنية، مع ضمان ألا تضحي "السرعة الرقمية" بدقة "اليقين القضائي."

وبناء على ما قمنا بمناقشته من خلال التطرق الى التحديات الميدانية والرهانات يمكن صياغة **مجموعة من التوصيات والحلول**، والتي تهدف إلى سد الفجوة بين النص القانوني، والتطبيق التقني لرقمنة المنازعات العمل في الجزائر ومن بينها:

- سد الفراغ الإجرائي وذلك وضع نصوص قانونية تفصيلية تحدد "لحظة التبليغ الإلكتروني" بدقة (هل هي لحظة الإرسال أم لحظة فتح الحساب القضائي؟) لتجنب بطلان الإجراءات القانونية.

- تعميم الحجية المطلقة وذلك من خلال النص صراحة في قانون العمل وقانون الإجراءات المدنية على إلزامية قبول "المستخرج الرقمي" كبديل نهائي عن النسخة الورقية في كافة الجهات الإدارية والقضائية لإقليم الجمهورية.

-حماية المحرر الرقمي من خلال تشديد العقوبات الجزائية على تزوير المحررات الإلكترونية القضائية أو اختراق الأنظمة المعلوماتية لوزارة العدل لضمان الثقة في "الدليل الرقمي".

- العمل على انشاء المنصة الموحدة وتسريع الربط البيني الكامل والآني بين قاعدة بيانات مفتشية العمل، الضمان الاجتماعي ووزارة العدل، لتمكين القاضي من التحقق من صحة العقود والمحاضر تلقائياً دون طلبها.

- العمل على احداث تطبيقات تسهل للعامل البسيط تتبع قضيته مثل تطبيق الموبايل واستلام التنبيهات، مع مراعاة "سهولة الاستخدام" لغير المتمرسين تقنيا.

- اعتماد تقنية الـ "Blockchain" والمتمثلة في استخدام تقنيات التشفير المتقدمة في حفظ محاضر المصالحة، مما يجعل تغيير أي بيانات فيها تقنياً مستحيلاً، وهذا يرفع من مستوى الأمان الرقمي وحماية البيانات الشخصية للعمال.

- انشاء شبابيك المساعدة الرقمية وذلك من خلال استحداث مكاتب داخل المحاكم ومفتشيات العمل مهمتها مساعدة العمال "الأميين رقمياً" في إيداع عرائضهم أو استخراج أحكامهم، لضمان مبدأ "المساواة أمام القضاء".

- التكوين والرسكلة المتخصصين والمستمر عن طريق تنظيم دورات تدريبية دورية مشتركة بين (القضاة، المحامين، ومفتشي العمل) حول كيفية التعامل مع "الأدلة الرقمية" وإدارة الجلسات الافتراضية وعن بعد.

-نشر الثقافة الرقمية العمالية من خلال إشراك النقابات في الحملات التحسيسية لتعريف العمال بحقوقهم الرقمية، وكيفية استخدام المنصات القضائية الجديدة لتفادي الوقوع في الأخطاء وتجنب ضياع الحقوق.

قائمة المراجع:

المؤلفات باللغة العربية:

-**الطيب بلعيز**، اصلاح العدالة في الجزائر الإنجاز والتحدي، الجزائر، دار القصبة، سنة 2008.

-**أحمد هندي**، التقاضي الالكتروني، استعمال السائل الالكترونية في التقاضي، دراسة مقارنة، مصر، دار الجامعة الجديدة، سنة 2014.

-**خالد ممدوح إبراهيم**، التقاضي الالكتروني، مصر الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، سنة 2008،

-المقالات:

-**رماش سمية**، نحو رقمنة إجراء المصالحة في النزعات الفردية العمالية بالجزائر مقاربة قانونية واقتصادية لاستدامة المؤسسة، مجلة قانون العمل والتشغيل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، المجلد 05 العدد 01 جانفي 2026.

-**بشير بركان، مسعود ربيع**، التحول الرقمي في الجزائر: قراءة تحليلية في مضامين الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدارسات، جامعة على لونسي البليدة 02، المجلد 14 العدد 02 ديسمبر 2025.

-**عمار حاتم**، الإجراءات والتدابير المستحدثة بموجب القانون 23-08 للوقاية من النزعات الجماعية للعمل، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 13، العدد 01، سنة 2025.

-**عبنة قيس**، الإطار القانوني الافتراضي للتحول الرقمي في الإدارة العمومية الجزائرية، مجلة قبس للدارسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 02 منشورات جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر، ديسمبر 2025.

-**صبرينة بن عطاء الله، أحمد تيميزار**، استراتيجيات التحول الرقمي في المؤسسات الجزائرية، من الرؤية الى التطبيق العلمي، مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 03 العد 02، ديسمبر .2024.

-**خالدي فتيحة**، السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي كآلية لحماية الحق في الخصوصية في ظل القانون 18-07، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية المجلد 13، العدد 04 جامعة الجلفة، الجزائر، سنة 2020.

-**قادري أمال، إدريس خوجة**، جودة الخدمة القضائية ودورها في ارتقاء قطاع العادلة، مجلة الدارسات الحقوقية، المجلد 07، العدد 03، سبتمبر 2020.

-**العيداني محمد، يوسف زروق**، حماية المعطيات الشخصية في الجزائر على ضوء القانون 18-07 (المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي) مجلة معالم للدارسات القانونية والسياسية، العدد 05، ديسمبر 2018.

-**ترجمان نسيمة**، ألية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدارسات القانونية، المجلد 05، العدد 02، تصدر عن مخبر السيادة والعولمة جامعة يحي فارس المدية الجزائر.جوان 2016.

-**مريم خالص حسين**، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق.سنة 2013.

-Ladjouzi.S، bouazria.S، ouachemi.M, La digitalisation d'un processus de reporting projet au sein de Sonatrach. Revue recherche économique contemporaine, Volume 06, N°01, 2023.

-الأطروحات:

-**عاشور عبد الكريم**، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، سنة 2009-2010.

-مو اقع الانترنيت:

-**سارة محمد المفضي**، المرحلة القادمة للتحول الرقمي، دورة مباشرة عبر الإنترنت بث عبر يوتيوب وتوتير وفيسبوك، الرابط الالكتروني

https://webinar.attaa.sa/view/244

-اللجنة الوطنية للرقمنة الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030 وثيقة رسمية الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030.https://www.webservices.dz/faq-ssl/269-2030

-وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، "المنصة الإلكترونية خدماتي"، متاحة عبر الموقع الرسمي: https://www.mtess.gov.dz/ar/

ثالثا : القو انين و النصوص القانونية

-دستور 2020 الجريدة الرسمية 82، الصادرة بتاريخ 30ديسمبر 2020.

-القانون رقم 23-02 المؤرخ في 2023-04-25 يتعلق بممارسة الحق النقابي الجريدة الرسمية العدد 29 لسنة 2023.

-القانون 22-13 مؤرخ في 12 جويلية 2022، يعدل ويتمم القانون رقم 08-09 المؤرخ ف 25 فبراير 2008 والمتضمن قانون الاجراءات المدنية والادارية .الجريدة الرسمة العدد 48.

-القانون 15-04 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، المؤرخ في 01 فبراير 2015العدد 06 الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

-القانون 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018 يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية العدد 34.

- القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العادلة، المؤرخ في 01 فبراير 2015 الجريدة الرسمية العدد 06 الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015.

-القانون رقم 90-04 المؤرخ في 06 نوفمبر سنة 1990، يتعلق بتسوية النزاعات الفردية في العمل الجريدة الرسمية، رقم 06 المؤرخة في 07 فبراير 1990.

-General Data Protection Regulation (GDPR), Regulation (EU) 2016